توجيهات ولاية نيويورك بشأن حماية حقوق الطلاب المهاجرين

كانون الثاني 2025 (تمّ التحديث في كانون الأوّل 2025)

يتشارك مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك (OAG)، ومكتب حاكمة نيويورك كاثي هوشول، ووزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) التزامًا راسخًا وطويل الأمد بحماية حقوق جميع الطلاب، بمن فيهم الطلاب غير المواطنين. وقد أصدرت مكاتبنا سابقًا توجيهات للمناطق التعليمية والوكالات الحكومية حول مختلف القضايا وذلك لضمان حصول الطلاب المهاجرين في نيويورك على فرص متكافئة في التعليم والخدمات العامة الأخرى[1]. وفي ظلّ التهديدات الأخيرة بتصعيد الإجراءات الفيدرالية المتعلقة بالهجرة في مجتمعاتنا، نصدر هذه التوجيهات لنؤكد مرّة أخرى على ضرورة بقاء المدارس ملاذًا آمنًا، حيث يُرحَّب بجميع الطلاب وتُوفَّر لهم فرصة التعليم العام المجاني.

تسلّط هذه التوجيهات الضوء على الموارد ذات الصلة الخاصة بالمناطق التعليمية وتوضّح التزاماتها بموجب قانون الولاية والقانون الفيدرالي. وبينما لا يتناول هذا التوجيه السياسات المحلية التي قد توفّر حماية إضافية، ينبغي على المناطق التعليمية الإلمام بجميع السياسات التي تحكم عمليّاتها. وفي حال وجود أي استفسارات تتعلّق بالامتثال، نحثّ المناطق التعليمية على التواصل مع وزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) ومكتب المدعي العام (OAG)[2].

I. متطلّبات التسجيل والالتحاق

بموجب قانون ولاية نيويورك، يحقّ لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و21 عامًا، ولم يحصلوا بعد على شهادة الثانوية العامة، الحصول على تعليم عام مجاني في المنطقة التي يقيمون فيها[3]. ولا يجوز للمناطق التعليمية رفض قبول أي طالب بناءً على الأصل القومي أو حالة الهجرة أو العرق أو مستوى إتقان اللغة، أو لأي أسباب أخرى[4]. كما أكّدت المحكمة العليا الأمريكية منذ زمن طويل أنه لا يجوز حرمان الطلاب من التعليم العام المجاني بسبب وضعهم كمهاجرين أو وضع والديهم أو الأوصياء عليهم[5]. فقد تؤدي أي سياسات مدرسية تعيق المساواة في الوصول إلى التعليم إلى تعريض المناطق التعليمية للمساءلة القانونية وتقويض بيئة المجتمع المدرسي.

ولضمان قبول جميع الطلاب في مدارس نيويورك، نُذكّر المناطق التعليمية بضرورة عدم وضع أي حواجز تمييزية أمام التسجيل أو تثبيط عزيمة الطلاب المهاجرين عن التسجيل بأي شكل من الأشكال[6]. وعليه، يجب على المدارس النظر في مختلف إثباتات الإقامة في المنطقة التعليمية ونشر قائمة غير حصرية بالوثائق المقبولة للمجتمع العام[7]. كما يُحظر على المدارس طلب بطاقة الضمان الاجتماعي أو رقمها، أو أي معلومات قد تكشف عن حالة الهجرة خلال عملية التسجيل[8]. ويجب على المدارس تسجيل الطلاب المهاجرين من دون مسكن فورًا، حتّى وإن كانوا لا يملكون إثبات إقامة أو سجل التطعيمات أو سجلات مدرسية أو أي مستندات أخرى عادةً ما تُطلب للتسجيل[9]. للحصول على توجيهات إضافية حول التزامات الولاية والالتزامات الفيدرالية في ما يتعلق بالتسجيل والالتحاق، نُشجّع المناطق التعليمية على مراجعة توجيهات التسجيل المشتركة لعام 2023[10].

علاوةً على ذلك، ينصّ قانون ماكيني فينتو الفيدرالي لمساعدة المشردين، بالإضافة إلى قانون التعليم في نيويورك واللوائح التنفيذية، على التزامٍ إيجابي يقع على عاتق المناطق التعليمية في سبيل توفير الوصول إلى التعليم للطلاب الذين يعانون من التشرّد أو يعيشون في مساكن مؤقتة، بما في ذلك ملاجئ المهاجرين[11]. وتوضّح توجيهات ماكيني فينتو المشتركة لعام 2021 كيفية وفاء المناطق التعليمية بالتزاماتها القانونية لتلبية احتياجات الطلاب المشردين[12]. وتؤكد هذه التوجيهات على حقّ هؤلاء الطلاب في التسجيل الفوري، سواء في مدرستهم الأصلية أو في موقعهم الحالي، بغض النظر عن وجودهم في نفس المنطقة التعليمية[13]. كما تتحمّل المدارس مسؤولية التواصل لتحديد الأطفال والطلاب المشردين الذين يحتاجون إلى الدعم. كذلك، يجب أن توفّر وسائل النقل من وإلى مكان إقامة الطالب المؤقت[14]. للحصول على مزيد من الموارد حول تطبيق قانون ماكيني فينتو ودعم الطلاب المشردين، نحثّ المناطق التعليمية على التواصل مع مركز المساعدة التقنية والتعليمية للطلاب المشردين في ولاية نيويورك (NYS-TEACHS)[15].

II. جمع معلومات الطلاب والوصول إلى سجلاتهم

يمنع القانون الفيدرالي وقانون الولاية، وخاصةً قانون حقوق التعليم والخصوصية الأسرية لعام 1974 (FERPA)، عمومًا الكشف عن معلومات التعريف الشخصية (PII) دون موافقة الوالدين[16]. وكما هو معمول به هنا، لا يمكن للمدارس الكشف عن معلومات التعريف الشخصية لمسؤولي إنفاذ القانون إلّا إذا كانت تشكل معلومات عامّة أو تُقدّم استجابة لـ "أمر قضائي أو استدعاء قانوني"[17]. وتتضمن المعلومات العامّة بيانات مثل اسم الطالب وعنوانه ورقم هاتفه[18]. ولا تتضمن معلومات أو وثائق تتعلق بحالة الهجرة أو الجنسية أو الأصل القومي، ولا ينبغي للمدارس أن تسعى إلى جمع هذه المعلومات ما لم يُطلب منها ذلك. إذا كانت هذه المعلومات ضرورية للمشاركة في برنامج معيّن أو لمتطلبات الإبلاغ، فيجب جمعها بعد عملية التسجيل وإخفائها حيثما أمكن ذلك. مع مراعاة الاستثناء المذكور أعلاه المتعلق بالأمر القضائي أو الاستدعاء القانوني[19]، لا يُطلب من المدارس تقديم معلومات الطلاب إلى مسؤولي إنفاذ القانون الفيدراليين أو المحليين[20].

كما يحظر قانون FERPA على المدارس الكشف عن السجلات التي تحتوي على معلومات تتعلق بحالة الهجرة للطلاب إلى مسؤولي الموارد المدرسية (SRO) دون موافقة مسبقة من أحد الوالدين أو الوصي أو الطالب غير القاصر، باستثناء حالات معينة حيث يُعتبر مسؤولو الموارد المدرسية جزءًا من الكادر التعليمي[21]. وحتى في هذه الحالات، لا يجوز لمسؤولي الموارد المدرسية استخدام معلومات التعريف الشخصية الواردة في السجلات التعليمية إلا للغرض التعليمي المشروع الذي تمّ جمع المعلومات من أجله، مثل تعزيز سلامة المدرسة والأمن الجسدي للطلاب. ومع ذلك، تؤكّد مكاتبنا أن معلومات حالة الهجرة لا تخدم أهداف سلامة المدرسة أو الأغراض التعليمية المشروعة. وبالتالي، لا يجوز لمسؤولي الموارد المدرسية فحص السجلات المدرسية للطلاب بحثًا عن معلومات تتعلق بحالة الهجرة[22]. علاوةً على ذلك، يعدّ الكشف عن مثل هذه المعلومات من قبل مسؤولي الموارد المدرسية انتهاكًا لقيود قانون FERPA المتعلقة بالكشف وإعادة الكشف عن معلومات التعريف الشخصية الواردة في السجلات التعليمية[23].

إذا طلب مسؤول إنفاذ القانون الفيدرالي أو المحلي معلومات عن أحد الطلاب، فلا يجوز للمدرسة الإفصاح عن هذه المعلومات، بل عليها طلب أمر الاستدعاء أو أي وثائق أخرى يستند إليها الطلب. وعند استلامها، يجب على المدرسة التواصل مع محاميها قبل تقديم أي معلومات تتعلق بالطلاب[24]. كما يتعيّن على المدارس إبلاغ مكتب الخصوصية التابع لوزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) بأي طلب من هذا القبيل[25].

بالإضافة إلى ذلك، نوصي المناطق التعليمية بما يلي:

>> مراجعة سياسات "المعلومات الدليلية" (Directory Information) المعتمدة فيها للتأكد من أنها لا تتضمن معلومات قد تكشف عن غير قصد عن حالة الهجرة الخاصة بالطالب، قد يشمل ذلك مكان الولادة أو الجنسية أو معلومات جواز السفر[26]. كذلك، فإنّ الاستثناء الخاص بهذه المعلومات مسموح به، ولا يجوز أن يشمل إلّا معلومات "لن تعتبر بشكل عام ضارة أو انتهاكًا للخصوصية إذا تم الكشف عنها"[27]. وقد ترغب المناطق التعليمية أيضًا في تطبيق سياسة مقيّدة لهذه المعلومات تسمح للهيئة التعليمية "بحصر تصنيفها على جهات محددة، لأغراض محددة، أو كليهما"[28]. علاوةً على ذلك، يحق للآباء والطلاب ممارسة حقهم في رفض الإفصاح عن هذه المعلومات من خلال طلب نموذج عدم الإفصاح من المدرسة[29].

>> إعادة إصدار إشعار FERPA السنوي للمنطقة لإبلاغ الآباء والأوصياء (إن وجدوا) بحقهم في رفض تطبيق سياسة الإفصاح عن هذه المعلومات، مترجمًا إلى اللغات الرئيسية السائدة للطلاب داخل المنطقة، إن أمكن[30].

>> إخطار الوالدين أو الأوصياء (إن وجدوا) فورًا إذا طلب مسؤولو إنفاذ القانون الفيدراليون أو المحليون معلومات عن أطفالهم[31].

>> مراجعة المعلومات الحالية التي تم جمعها لتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات قد تكشف بشكل غير ضروري عن حالة الهجرة الخاصة بالطالب أو أحد الوالدين، وما إذا كان جمع هذه المعلومات ضروريًا.

بموجب قانون الولاية، يحقّ للطلاب والأسر تقديم شكاوى بشأن الكشف غير المصرح به عن معلومات التعريف الشخصية إلى مكتب الخصوصية التابع لوزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED)[32].

III. احتجاز الطلاب أو استجوابهم أو إبعادهم من حرم المدرسة من قبل ضباط إنفاذ القانون

تفرض القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية المختلفة، بما في ذلك قانون التعليم في نيويورك، وقانون محكمة الأسرة في نيويورك، وقرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية بليلر ضد دو، التزامات على المناطق التعليمية في ما يتعلق باحتجاز الطلاب أو استجوابهم أو إبعادهم من حرم المدرسة. وبالتالي، قد يؤدي أي انتهاك لهذه الالتزامات إلى تعريض المناطق التعليمية للمسؤولية القانونية. وعليه، تعيد وكالاتنا التأكيد وتُوضّح من خلال التوجيهات التعليمية المشتركة بشأن الهجرة لعامي 2017 و2019 ما يترتّب على المناطق التعليمية من التزامات قانونية والإجراءات الواجب اتباعها عندما يسعى ضباط إنفاذ القانون إلى الوصول إلى أي طالب[33].

وكمسألة أولية، نؤكد مجددًا على موقف وزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) الثابت بأنّه لا يجوز لضباط إنفاذ القانون إخراج طالب من حرم المدرسة أو استجوابه دون موافقة والديه أو الشخص الذي يرتبط به بعلاقة أبوية، إلا في الظروف المحدودة المبينة أدناه[34]. علاوةً على ذلك، ينصّ الأمر التنفيذي 170.1 في ولاية نيويورك على أنه لا يجوز لسلطات الهجرة الفيدرالية أن تنفّذ الاعتقالات المدنية داخل منشآت الولاية، مثل المدارس، إلاّ عندما تكون مصحوبة بأمر قضائي أو أمر يسمح بالاحتجاز، ما لم يكن الاعتقال المدني ناتجًا عن إجراء قانوني داخل المنشأة[35]. وتسري هذه الحماية حتى لو أشار ضباط إنفاذ القانون إلى أنهم يسعون للحصول على معلومات حول سلامة الطالب[36].

علاوةً على ذلك، تسري هذه الحمايات كذلك في إطار النقل المدرسي[37]. ويتعيّن على المناطق التعليمية التي توفر خدمات النقل للطلاب أن تتيحها بشكلٍ متساوٍ لجميع الأطفال في ظروف متماثلة[38]، كما يمتد واجب الرعاية الملقى على عاتقها تجاه الطلاب الخاضعين لإشرافها ليشمل خدمات النقل المدرسي[39].

وعند تلقي طلب شفهي أو كتابي من مسؤول إنفاذ القانون الفيدرالي أو المحلي، (بما في ذلك مسؤولي الموارد المدرسية)، لاحتجاز طالب أو استجوابه، يجب على جميع موظفي المدرسة، بما في ذلك سائقو الحافلات المدرسية والمراقبون والمرافقون[40]، مراعاة ما يلي، بالإضافة إلى أي سياسات معتمدة من المنطقة التعليمية، وذلك في إطار دورهم كمربين مكلفين برعاية جميع الطلاب:

(1) عدم السماح للضباط بدخول حرم المدرسة للوصول إلى الطالب، إلا في حالة وجود خطر أمني وشيك أو بموجب مذكرة قضائية أو أمر قضائي.

(2) الأخذ بعين الاعتبار أنه ثمّة مجموعة متنوعة من الوثائق التي يجوز للضابط تقديمها، ولكنها ليست كلها كافية قانونًا لتبرير تسليم السجلات أو السماح بالوصول إلى الطالب. لذلك، ينبغي طلب الوثائق من الضابط. وقد تتخذ هذه الوثائق أشكالًا مختلفة، بما في ذلك:

أ. مذكرة أو أمر قضائي: يتم توقيع مذكرة أو أمر قضائي من قبل قاضٍ في محكمة مقاطعة أمريكية أو قاضٍ اتحادي، ويوضح سببًا محتملًا للاعتقاد بأن فردًا ما قد ارتكب جريمة أو مخالفة[41].

ب. مذكرة إدارية: توجّه المذكرة الإدارية التي تعدّها وتصدرها سلطات الهجرة الفيدرالية المسؤولين الفيدراليين لاعتقال الأفراد غير المواطنين وذلك لإبعادهم أو لبدء إجراءات الترحيل[42]. إنها ليست مذكرة قضائية ولا توفر سببًا محتملًا للاعتقاد بأن فردًا ما قد ارتكب جريمة أو مخالفة، إذ إن التواجد في الولايات المتحدة دون وثائق لا يعتبر جريمة عادةً[43].

ج. طلب "احتجاز" المهاجرين: وهو طلب، تُصدره عادةً سلطات الهجرة الفيدرالية إلى وكالات إنفاذ القانون المحلية، لإبقاء فرد قيد الاحتجاز لمدة تصل إلى 48 ساعة بعد الموعد المقرر لإطلاق سراحه. وهو يوفر للسلطات الفيدرالية وقتًا إضافيًا لتحديد ما إذا كانت ستحتجز الفرد لمتابعة إجراءات إنفاذ الهجرة المدنية[44].

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على موظفي المدرسة طلب الاطّلاع على شارة الضابط أو أي وثيقة تعريفية حكومية أخرى، وتدوين اسم الضابط والجهة التي يعمل لصالحها وذلك لأغراض حفظ السجلات[45].

(3) قبل اتخاذ أي إجراء آخر، يجب تزويد مدير المدرسة والمحامي العام للمنطقة التعليمية بمعلومات الضابط ووثائقه، حيث سيقومون بتقييمها في ضوء طلب إنفاذ القانون، وانتظار التوجيهات قبل المضي قدمًا؛

(4) إخطار والد الطالب أو الوصي عليه على الفور (إن وجد) ما لم يكن محظورًا على وجه التحديد (على سبيل المثال، بموجب أمر قضائي).

وكما أوضحت توجيهاتنا التعليمية المشتركة بشأن الهجرة لعام 2019، فمن واجب المناطق التعليمية ضمان احترام مسؤولي الموارد المدرسية لحق الطلاب غير المسجلين في الالتحاق بالمدرسة دون خوف من العواقب السلبية المتعلقة بالهجرة[46]. ونذكّر المناطق التعليمية بأنه لا يجوز لمسؤولي الموارد المدرسية احتجاز الطلاب أو استجوابهم بهدف تحديد وضعهم القانوني في ما يتعلّق بالهجرة إذ يحظر التعديل الرابع على مسؤولي الموارد المدرسية احتجاز أو استجواب أي طالب ما لم يكن لديهم شكوك معقولة بأن الطالب قد انتهك سياسة المدرسة أو ارتكب عملاً غير قانوني يهدد "الاحتياجات الخاصة لأمن المدرسة"[47]. ولا ينبغي اتخاذ مثل هذه الإجراءات إلا بتوجيه من مسؤول المدرسة، ولأغراض التحقيق فقط في الانتهاك المشتبه به للسياسة أو العمل غير القانوني[48]. ولا يؤثر وضع الطالب كمهاجر على أمن المدرسة أو سياستها، ولن يبرر أبدًا احتجازه أو استجوابه داخل حرم المدرسة[49].

في الواقع، قد تنتهك هذه الممارسات غير القانونية، عندما تستند إلى عرق الطالب أو أصله الإثني أو القومي أو جنسيته أو وضعه كمهاجر، دستور الولاية وقوانين الحقوق المدنية المختلفة على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي[50]. وتُعرِّض المناطق التعليمية التي تسمح لمسؤولي الموارد المدرسية بانتهاك هذه الحماية القانونية نفسها للمساءلة القانونية وذلك بسبب تقصيرها في تدريبهم والإشراف عليهم بشكل كافٍ في مدارسها[51].

وبموجب قانون التعليم في نيويورك، يتعيّن على المناطق المدرسية التي توظف مسؤولي الموارد المدرسية تحديد أدوارهم ومجالات مسؤوليتهم رسميًا من خلال عقد مكتوب أو مذكرة تفاهم تُصاغ بالتعاون مع أصحاب المصلحة[52]. وتنصح مكاتبنا المناطق التعليمية بضرورة دمج السياسات والإجراءات التي تحمي حقوق الطلاب غير المسجلين في عقودها أو مذكرات التفاهم مع مسؤولي الموارد المدرسية[53]، بما في ذلك:

(1) تحديد قيود واضحة على قدرة مسؤولي الموارد المدرسية على الوصول إلى سجلات الطلاب التي تحتوي على معلومات قد تكشف عن وضع الطالب في ما يتعلق بالهجرة، وإعادة الكشف عنها. ويشمل ذلك تحديد ما إذا كان مسؤولو الموارد المدرسية يُعتبرون "مسؤولين مدرسيين" يحق لهم الوصول إلى سجلات الطلاب؛
(2) وضع سياسات تحظر على مسؤولي الموارد المدرسية استجواب الطلاب وأفراد أسرهم بشأن وضعهم في الهجرة؛
(3) التزام مسؤولي الموارد المدرسية وموظفي المدرسة بعدم مشاركة المعلومات المتعلقة بحالة الهجرة الفعلية أو المحتملة للطلاب أو أفراد أسرهم مع سلطات الهجرة، إلا إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب القانون[54]؛
(4) وضع سياسات تحظر على مسؤولي الموارد المدرسية احتجاز الطلاب بناءً على طلب سلطات الهجرة، أو إجراء اعتقالات استنادًا إلى مذكرات هجرة مدنية، أو الاستجابة لطلبات الإخطار أو النقل من سلطات الهجرة، أو استخدام مرافق الحرم الجامعي لأي غرض من أغراض إنفاذ قوانين الهجرة، ما لم يكن ذلك مطلوبًا بموجب القانون؛
(5) ضرورة أن يتشاور جميع مسؤولي الموارد المدرسية مع المشرف أو أي مسؤول مدرسي آخر معيّن قبل اتخاذ أي إجراء ينطوي على انحراف عن الضمانات السابقة.

IV. التنمّر والتحرّش

يحظر قانون ولاية نيويورك والقانون الفيدرالي التحرّش والتنمّر من قبل الطلاب أو الموظفين على الأساس الفعلي أو المتصور للعرق أو اللون أو الأصل القومي أو الانتماء العرقي أو الجنسية أو وضع الهجرة، من بين أسباب أخرى[55]. وتشجع مكاتبنا المناطق التعليمية على مراجعة التوجيهات والموارد السابقة الصادرة عن وكالاتنا بشأن قانون كرامة جميع الطلاب وذلك لفهم واجبهم القانوني في توفير بيئة مدرسية خالية من التحرّش والتنمّر[56]. وتشمل هذه الالتزامات: وضع سياسات للتعامل مع هذا السلوك؛ تدريب الموظفين على سياسات المنطقة وإدراجها في مدونة السلوك الخاصة بالمنطقة؛ وتزويد الطلاب بتعليمات تُثني عن التنمر والتحرّش والتمييز؛ والإبلاغ عن الحوادث إلى وزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED)[57].

بالإضافة إلى ذلك، يحظر قانون نيويورك استهداف الأشخاص أو ممتلكاتهم بالعنف أو التهديد أو التحرش بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو النسب أو الجنس أو الدين أو العمر أو الإعاقة أو التوجه الجنسي[58]. يمكن لوحدة مكافحة جرائم الكراهية ومنع التحيّز في مكتب المدعي العام أن تطلق تحقيقات غير جنائية بشأن انتهاكات هذا القانون، وتوفير الموارد المناسبة للمناطق التعليمية[59].

V. احتجاز أو ترحيل أفراد أسرة الطالب

قد يواجه الطلاب - بغض النظر عن وضعهم في الهجرة - حالات احتجاز أو ترحيل تخصّ آباءهم أو أولياء أمورهم أو أفراد آخرين من أسرهم. لذلك، نحثّ المناطق التعليمية على التأكّد من أن جميع الطلاب وأسرهم يقدّمون معلومات اتصال محدثة لحالات الطوارئ، بما في ذلك جهات الاتصال الثانوية، ما قد يكون ذا أهمية خاصة في حال تأثير تطبيق قوانين الهجرة على قدرة الوالد أو الوصي على تقديم الرعاية. كما نوصي المناطق التعليمية بوضع خطة لكيفية وصول موظفي المدرسة إلى معلومات الاتصال في حالات الطوارئ، وتسهيل نقل الطلاب بأمان إلى جهات الاتصال في حالات الطوارئ عند الضرورة. كما يمكن للمناطق المدرسية أن تشارك المعلومات المتعلقة بالموارد القانونية والمجتمعية المتاحة مع الطلاب وأسرهم، بما في ذلك تلك المدرجة في الملحق.

سيُبلغ بعض الطلاب موظفي المدرسة إذا تواصلت معهم سلطات الهجرة خارج المدرسة. وفي حال تلقّى الطالب رسالة أو مكالمة هاتفية أو أي وسيلة تواصل أخرى من سلطات الهجرة، ينبغي على موظفي المدرسة تشجيعه على التواصل فورًا مع محاميه المختص بشؤون الهجرة. وإذا لم يكن لدى الطالب محامٍ مختص بشؤون الهجرة، فيمكن للمدارس إحالته إلى مكتب ولاية نيويورك للمهاجرين الجدد على الرقم 1-800-566-7636.

VI. الملحق: الموارد

موارد مكتب الحاكمة للطلاب والأسر:

>> يساعد مكتب نيويورك للأمريكيين الجدد المهاجرين في الوصول إلى الخدمات والدعم المجاني، والاستفادة منها من خلال شبكته الواسعة من مقدمي الخدمات المجتمعية على مستوى الولاية. للمزيد من التفاصيل، يمكنكم زيارة الرابط التالي https://dos.ny.gov/office-new-americans.

>> للاطلاع على الموارد الخاصة بالطلاب الذين يعانون من التشرد، يمكنكم زيارة مكتب ولاية نيويورك لخدمات الأطفال والأسرة، الشباب الهاربين والمشردين، عبر الرابط التالي https://ocfs.ny.gov/programs/youth/rhy.

>> للاطلاع على موارد للطلاب والبالغين الذين يعانون من التمييز على أساس العرق، اللون، الأصل القومي، الجنس، الدين، العمر، الإعاقة، التوجه الجنسي أو أي تصنيفات محمية أخرى، يمكنكم زيارة قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك على الرابط التالي https://dhr.ny.gov/complaint.

موارد إدارة التعليم في ولاية نيويورك:

>> اتصل بمكتب الخصوصية التابع لإدارة التعليم في الولاية على:

>> **العنوان**: 89 Washington Avenue, EB 152, Albany, NY, 12234

>> **الهاتف**: 518-474-0937

>> **البريد الإلكتروني:** Privacy@nysed.gov

>> لتقديم شكوى تتعلق بالخصوصية تزعم أن المعلومات الشخصية التي يمكن التعرف على هوية الطلاب قد تم الكشف عنها أو الوصول إليها من قبل شخص غير مصرح له، يمكنكم زيارة إدارة التعليم في ولاية نيويورك، قسم الآباء والطلاب، وتقديم شكوى تتعلق بالخصوصية، عبر الرابط التالي: https://www.nysed.gov/data-privacy-security/parents-and-students-file-privacy-complaint.

>> للاستفسارات المتعلقة بهذا التوجيه، يرجى الاتصال بمكتب مستشار إدارة التعليم في ولاية نيويورك على:

>> **الهاتف**: 518-474-6400

>> **البريد الإلكتروني**: legal@nysed.gov

موارد مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك:

>> لتقديم شكوى تتعلق بالحقوق المدنية إلى مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك، يمكنكم زيارة الرابط التالي: https://ag.ny.gov/file-complaint/civil-rights.

>> لتقديم شكوى تتعلق بجريمة كراهية إلى مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك، يمكنكم زيارة الرابط التالي: https://ag.ny.gov/publications/hate-crimes.

>> للحصول على معلومات حول المحامين أو الممثلين المعتمدين للإجراءات المتعلقة بالهجرة والموارد الخاصة بتجنب الاحتيال في خدمات الهجرة، يمكنكم زيارة مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك، قسم "اعرف حقوقك: الاحتيال في خدمات الهجرة" عبر الرابط التالي: https://ag.ny.gov/publications/immigration-services-fraud.

للمساعدة في وضع خطة تحسبًا لاحتمالية احتجاز أحد أفراد الأسرة أو ترحيله، يُرجى زيارة موقع مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك، قسم موارد التخطيط الأسري المتقدم، https://ag.ny.gov/advanced-family-planning-resources

>> للاستفسارات المتعلقة بهذا التوجيه، يرجى التواصل مع مكتب الحقوق المدنية التابع لمكتب المدعي العام في ولاية نيويورك على:

>> **البريد الإلكتروني:** civil.rights@ag.ny.gov.

[1] تشمل توجيهات التعليم الخاص بالهجرة ذات الصلة، الصادرة عن مكتب المدعي العام لولاية نيويورك (OAG) وإدارة التعليم في الولاية (SED) ما يلي:
رسالة "إلى الزملاء الأعزاء" الصادرة عن OAG وSED بتاريخ 27 شباط 2017، والمتاحة على الرابط: https://www.nysed.gov/sites/default/files/oag-sed-letter-ice-2-27-17.pdf (التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2017)؛
ورسالة "إلى الزملاء الأعزاء" الصادرة بتاريخ 29 آب 2019 والمتاحة على الرابط: https://ag.ny.gov/sites/default/files/joint_oag-sed_-_ice_sros_in_schools_w_ag_signature.pdf(التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2019)؛
ورسالة "إلى الزملاء الأعزاء" الصادرة عن OAG وSED بتاريخ 16 شباط 2021 والمتاحة على الرابط:
https://www.nysed.gov/sites/default/files/programs/coronavirus/mckinney-vento-guidance.pdf (التوجيهات المشتركة لماكيني–فينتو لعام 2021)؛ ووثيقة "اعرف حقوقك" ورسالة "إلى الزملاء الأعزاء" الصادرتين بتاريخ 28 آب 2023 والمتاحة على الرابط:
https://ag.ny.gov/sites/default/files/letters/kyr-ed.pdf (التوجيهات المشتركة للتسجيل لعام 2023)؛
ومذكرة من جون م. إيبرت إلى مشرفي المناطق التعليمية وغيرهم بشأن التوجيهات والموارد المتاحة لمكافحة التحرش والتنمر والتمييز في المدارس في ضوء الإجراءات الأخيرة المتعلقة بالهجرة، SED، بتاريخ 27 شباط 2017 ، المتاحة على الرابط: https://www.p12.nysed.gov/dignityact/documents/dasa-guidance (مذكرة DASA لعام 2017). راجع أيضًا بيان مكتب مستشار إدارة التعليم الحكومية بشأن حقوق المهاجرين الوافدين حديثًا (15 آب 2023) المتاح على الرابط:
https://www.nysed.gov/sites/default/files/programs/bilingual-ed/8-14-23-oc-ltr-re-new-arrivals-a.pdf.
وكذلك الأمر التنفيذي رقم 6 الصادر في 8 تشرين الأول 2021، الذي يمدد الأمر التنفيذي رقم 170 الصادر أصلًا في 15 أيلول 2017، المتاح على الرابط:
https://www.governor.ny.gov/executive-order/no-6-continuation-and-expiration-prior-executive-orders
وقانون ولاية نيويورك الموحّد (N.Y.C.R.R.) ، الباب 9، المادة 8.170، على التوالي.
يحظر الأمر التنفيذي رقم 170 على موظفي ومسؤولي الولاية، بمن فيهم أفراد إنفاذ القانون، الاستفسار عن الوضع المتعلق بالهجرة لأي شخص إلا إذا كان ذلك ضروريًا لتحديد الأهلية للحصول على المنافع العامة أو إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب القانون، كما يحظر عليهم الإفصاح عن معلومات للسلطات الفيدرالية للهجرة ما لم يكن ذلك مطلوبًا قانونًا.

[2] راجع الملحق للاطلاع على معلومات الاتصال الخاصة بـ OAG وSED.

[3] قانون التعليم في ولاية نيويورك، 3209-3202-3201 §§ ؛ قانون السلطة التنفيذية في ولاية نيويورك (4) 296 §.

[4] قانون السلطة التنفيذية (4) 296§؛ التوجيهات المشتركة للتسجيل لعام 2023، المشار إليها في الحاشية 1؛ وانظر أيضًا 8 N.Y.C.R.R. 154-2.1(a) (يجب على كل منطقة تعليمية أن تتيح لمتعلمي اللغة الإنجليزية وصولًا متكافئًا إلى جميع البرامج والخدمات المدرسية التي تقدمها المنطقة).

[5] حكم المحكمة العليا الأمريكية في قضية *Plyler v. Doe*، (1982) 457 U.S. 202 وانظر أيضًا *Hisp. Int. Coal. v. Governor of Ala*، 691 F.3d 1236, 1247 ((11th Cir. 2012) (حيث قضت المحكمة بعدم دستورية سياسة تبدو محايدة ظاهريًا، لكنها «تثني بشكل ملحوظ الأطفال غير المسجلين عن التسجيل في المدارس والالتحاق بها"). (بالإشارة إلى قضية *Plyler*، 462 U.S.).

[6] التوجيهات المشتركة للتسجيل لعام 2023، المشار إليها أعلاه في الحاشية 1.

[7] الحاشية نفسها؛ 8 N.Y.C.R.R. § 100.2(y)

[8] 8 N.Y.C.R.R. § 100.2(y)(3)(i)(a). في حال وجوب قيام المناطق التعليمية بجمع معلومات تتعلق بالوضع المتعلق بالهجرة بموجب متطلبات الولاية أو المتطلبات فيدرالية، فينبغي جمع هذه المعلومات بعد تسجيل الطالب تفاديًا للإيحاء بأنها ستُستخدم في قرارات القبول. (انظر التوجيهات المشتركة للتسجيل لعام 2023، الحاشية 1، ص 1–2.

[9] التوجيهات المشتركة للتسجيل لعام 2023؛ المذكورة أعلاه في الحاشية ١، 42 U.S.C. § 11432(g)(3)(C)(i)، قانون التعليم في ولاية نيويورك 3209 § (2)(f)(2) لكي يظل الطلاب مسجلين، يجب أن يتلقوا الجرعة الأولى على الأقل من جميع اللقاحات المطلوبة خلال 14 يومًا من التسجيل. وزارة الصحة في ولاية نيويورك، متطلبات التطعيم المدرسي (مُعدَّلة في آب 2023)، متاحة على الرابط: https://www.health.ny.gov/prevention/immunization/schools/school_vaccines.
وفي حال احتاج طفل يعاني من التشرد أو عدم استقرار السكن إلى تلقي التطعيمات، يتعين على المدرسة المسجِّلة إحالة ولي أمر الطفل أو الوصي عليه، أو الطفل نفسه (في حالة الطفل غير المصحوب بذويه) فورًا إلى مسؤول الاتصال في الوكالة التعليمية المحلية للمساعدة في الحصول على التطعيمات أو الفحوصات اللازمة (iii)(C)(3)(g)11432 § U.S.C. 42 .

[10] التوجيهات المشتركة للتسجيل لعام 2023، الحاشية 1.

[11] 11431 § U.S.C. 42 وما بعدها؛ قانون التعليم في ولاية نيويورك 3209 § وما بعدها.

[12] التوجيه المشترك بشأن قانون ماكيني-فينتو لعام 2021، الحاشية 1.

[13] الحاشية 1

[14] 42 U.S.C. § 11432(e)(3)(E)(i)(III), (g)(6)(A)(i); قانون التعليم في نيويورك (2)(a)(iii)(7)(x)100.2 § N.Y.C.R.R. 8 ; 3209(4)(c) §

[15] مركز المساعدة التقنية والتعليمية للطلاب المشردين في ولاية نيويورك (NYS-TEACHS)؛ متاح على الموقع www.nysteachs.org؛ خط المساعدة الخاص بـ NYS-TEACHS 2014-388-800-1.

[16] 20 U.S.C. § 1232g ؛ 34 C.F.R. § 99؛ قانون التعليم في ولاية نيويورك §2-d؛ 8 N.Y.C.R.R.، القسم 121، (2)(e)200.5 § ؛ قانون البلديات العام في ولاية نيويورك) a-805 § (الذي يحظر على موظفي البلديات "الإفصاح عن معلومات سرية تم الحصول عليها ... أثناء تأدية واجباتهم الرسمية"). كما أن الكشف عن معلومات سرية قد يشكّل سببًا للعزل من المنصب؛ انظر على سبيل المثال:
Appeal of Nelson، 49 ,.Ed. Dept. Rep القرار رقم 15,964 (14 آب 2009)، متاح على الرابط:
https://www.counsel.nysed.gov/Decisions/volume49/d15964
و*Appeals of Ziegelbauer*، 62 ,.Ed. Dept. Rep القرار رقم 18,143 (7 تموز 2022)، متاح على الرابط:
https://www.counsel.nysed.gov/Decisions/volume62/d18143
راجع 20 U.S.C. § 1373 (لا يجوز للمسؤولين منع أو تقييد الهيئات الحكومية من مشاركة أو الاحتفاظ أو تبادل المعلومات المتعلقة بالجنسية أو حالة الهجرة، لكنه لا ينشئ التزامًا بجمع هذه المعلومات أو الإفصاح عنها على نحو صريح).

[17] راجع عمومًا 34 C.F.R. § 99.31.

[18] مذكرة Louise DeCandia إلى مشرفي المناطق التعليمية بشأن "المعلومات الدليلية Directory information"، SED، 7 حزيران 2023 المتاحة على الرابط: https://www.nysed.gov/sites/default/files/programs/data-privacy-security/directory-guidance-final-june-2023.pdf (مذكرة DeCandia).

[19] كما هو موضح في التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2017، المشار إليها في الحاشية 1 أعلاه، ثمّة استثناءات محدودة لقاعدة عدم الإفصاح المنصوص عليها في قانون حماية الخصوصية التعليمية للطلاب FERPA، وذلك وفقًا للوائح التنفيذية للقانون. وتشمل هذه الاستثناءات الطلبات المقدمة من أشخاص محددين على وجه الحصر من الحكومة الفيدرالية، ولكن فقط "في ما يتعلق بإجراء تدقيق أو تقييم لبرامج تعليمية مدعومة فيدراليًا أو على مستوى الولاية، أو لإنفاذ أو الامتثال لمتطلبات قانونية فيدرالية تتعلق بتلك البرامج"، مع ضرورة حماية جميع المعلومات التعريفية الشخصية "من أي إفصاح لاحق أو استخدامات أخرى"، 34 C.F.R. § 99.35(a). بالإضافة إلى ذلك، فإن أي طلب يصدر عن إدارة الهجرة والجمارك (ICE) أو عن مسؤولي الهجرة الفيدراليين للحصول على معلومات تعريفية شخصية عن الطلاب من سجلاتهم التعليمية لا يُعد مندرجًا ضمن أي من الاستثناءات التي يجيزها قانون FERPA عن القاعدة العامة التي تشترط موافقة ولي الأمر أو الطالب المؤهَّل قبل الإفصاح عن هذه المعلومات لأطراف ثالثة.

[20] كما هو موضح في القسم الثالث، لا ينبغي لمسؤولي المدارس السماح لمسؤولي إنفاذ القانون الفيدراليين أو المحليين بإخراج الطلاب من بيئة المدرسة بغرض الاستجواب. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لمسؤولي الموارد المدرسية (SROs) مساعدة مسؤولي إنفاذ القانون الفيدراليين في تنفيذ قوانين الهجرة إلا في الظروف النادرة جدًا والمحدودة التي يوجد فيها اتفاق رسمي بين المقاطعة التي توظف مسؤول الموارد المدرسية وبين إدارة الهجرة والجمارك (ICE) يمنحهم قانونًا هذه الصلاحية.

[21] التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2019، المشار إليها في الحاشية 1 أعلاه، 20 U.S.C. §§ 1232g(b)(2)(A), 1232g(d) ، 34 C.F.R. §§ 99.30, 99.31(a)(1)(i)، وزارة التعليم الأمريكية، مركز المساعدة التقنية للخصوصية، مسؤول الموارد المدرسية، وحدات إنفاذ القانون المدرسية، قانون FERPA، السؤال 15 في الصفحات 11–12، متاح على الرابط:
https://studentprivacy.ed.gov/sites/default/files/resource_document/file/SRO_FAQs.pdf
(«SROs and FERPA»).

[22] الحاشية نفسها.

[23] 99.33 ;34 C.F.R. §§ 99.31(a)(1)(i)، التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2019، المشار إليها في الحاشية 1؛ و*SROs and FERPA*، المشار إليه في الحاشية 21.

[24] راجع التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعامي 2017 و2019، المشار إليها في الحاشية 1.

[25] راجع الملحق للاطلاع على معلومات الاتصال بمكتب الخصوصية التابع لـ SED.

[26] راجع 34 C.F.R. § 99.3 "المعلومات الدليلية Directory Information".

[27] راجع الحاشية نفسه.

[28] مذكرة DeCandia، المشار إليها في الحاشية 18؛ 34 C.F.R. § 99.37(d).

[29] مذكرة DeCandia، المشار إليها في الحاشية 18.

[30] يتعيّن على المناطق التعليمية تقديم إشعار سنوي لأولياء الأمور بشأن حقوقهم بموجب قانون حماية الخصوصية التعليمية للطلاب FERPA. ويجب أن يُنشر هذا الإشعار بشكل واضح على مواقع المناطق التعليمية الإلكترونية، وأن يُحدد سياسة المنطقة في ما يتعلق بالبيانات التعليمية المصرّح بالإفصاح عنها قانونًا، وأن يُعلم أولياء الأمور بحقهم في عدم تقديم هذه المعلومات. التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2019، المشار إليها في الحاشية 1؛ مذكرة DeCandia، المشار إليها في الحاشية 18؛ 34 C.F.R. §§ 99.37(a) (iii)(3)(a) 99.7. كما يجب أن يفصح عن فئات الأفراد العاملين في الحرم المدرسي الذين يُعتبرون عادة مسؤولين مدرسيين لديهم مصالح تعليمية مشروعة في السجلات التعليمية. راجع 34 C.F.R. § 99.7(a)(3)(iii).

[31]على سبيل المثال: مكتب المدعي العام لولاية Massachusetts، "معلومات للمدارس حول طلبات إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) للوصول إلى المعلومات أو الحصول عليها"، المتاح على الرابط:
https://www.mass.gov/info-details/information-for-schools-on-ice-requests-for-access-or-information
(آخر دخول: 22 كانون الأول 2024)

[32] راجع الملحق للاطلاع على معلومات حول كيفية تقديم شكوى خصوصية إلى SED.

[33] التوجيهات المشتركة للتعليم والهجرة لعامي 2017 و2019، المشار إليها في الحاشية 1. في سياق توجيهاتنا، يُقصد بمصطلحي "سلطات الهجرة الفيدرالية" و"مسؤولي الهجرة الفيدراليين" على سبيل المثال لا الحصر موظفو إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، وهيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية (CBP)، وخدمات المواطنة والهجرة الأمريكية، ووحداتهم الفرعية (بما في ذلك عمليات الإنفاذ والترحيل التابعة لـICE، وتحقيقات الأمن الداخلي التابعة لها، وحرس الحدود الأمريكي ضمن هيئة CBP، ويشمل هذان المصطلحان أيضًا ضباط إنفاذ القانون من وكالات أخرى مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أو مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات (ATF) أو إدارة مكافحة المخدرات (DEA). ويشير مصطلح "ضابط إنفاذ القانون" عمومًا إلى أي ضابط إنفاذ قانون فيدرالي أو على مستوى الولاية أو المستوى المحلي، بغض النظر عما إذا كان منخرطًا في تنفيذ قوانين الهجرة.

[34] راجع الحاشية نفسها؛ ورأي المستشار القانوني رقم 67 الصادر عن SED (7 آذار 1952) ("لا تملك الشرطة صلاحية استجواب الأطفال داخل مبنى المدرسة أو استخدام مرافقها لتنفيذ أعمال قسم الشرطة، وليس لمجلس التعليم الحق في إتاحة الأطفال لهذا الغرض. ويجب على الشرطة مناقشة الأمر مباشرة مع الأهل")؛ ورأي المستشار القانوني رقم 91 (17 حزيران 1959) (لا يجوز لضباط إنفاذ القانون من أي نوع إخراج طفل من مبنى المدرسة أثناء وجوده في الدوام دون إذن والديه للاستجواب»؛ وكذلك الرأي رقم 148 (23 شباط 1965) (لا تحتجز المدرسة التلاميذ لغرض السماح لجهات إنفاذ القانون أو أطراف ثالثة باستجوابهم أو إخراجهم من الحرم المدرسي لأي غرض كان». ويستند هذا الموقف إلى عدة قوانين، من بينها قانون محكمة الأسرة في نيويورك، الذي يُلزم ضابط الشرطة ببذل كل جهد معقول للاتصال فورًا بوالد الطفل أو أي شخص مسؤول عن رعايته عند احتجاز الطفل لدى جهات إنفاذ القانون، وينص كذلك على أنه لا يجوز استجواب هذا الطفل إلا بعد إبلاغ والده أو ولي أمره، إن وُجد، بحقوق الطفل وإتاحة الفرصة له لحضور الاستجواب. N.Y. Fam. Ct. Act § 305.2. راجع قضية Jimmy D.، 417 N.Y.3d 15 (2010).

[35] الأمر التنفيذي 170.1، تعديل للأمر التنفيذي رقم 170، المشار إليه في الحاشية 1 أعلاه، الصادر أصلًا بتاريخ 25 نيسان 2018، والمدرج في 8.170.1 § N.Y.C.R.R. 9.

[36] أصدرت SED توجيهات منفصلة بشأن إجراءات المناطق التعليمية لدعم تحقيقات إساءة معاملة الأطفال التي تجريها وكالات رعاية الطفل. (راجع SED، "وصول موظفي خدمات حماية الطفل إلى الطلاب في تحقيق إساءة معاملة الأطفال" (22 نيسان 2016)، المتاح على الرابط:
https://www.nysed.gov/sites/default/files/programs/student-support-services/memo-cps-access-to-students.pdf
وراجع أيضًا SED، "التغييرات التنظيمية المتعلقة بإجراء موظفي خدمات حماية الطفل مقابلات مع الأطفال في المدارس" (29 تشرين الثاني 2016)، المتاح على الرابط:
https://www.nysed.gov/sites/default/files/programs/student-support-services/regulation-change-cps-interview-of-children-in-schools.pdf. راجع أيضًا: قانون الخدمات الاجتماعية في ولاية نيويورك، §§ 424 (1)425، (ii)(2)(i)432.3 N.Y.C.R.R. 18. مع ذلك، نلاحظ أن هذه الإجراءات خاصة بالتحقيقات التي تجريها وكالات رعاية الطفل على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي، مثل وكالات خدمات حماية الطفل (CPS) على مستوى المقاطعة أو إدارة خدمات الأطفال (ACS)، ولا تشمل التحقيقات التي تُجريها وكالات إنفاذ القانون على مستوى الولاية أو على المستوى الفيدرالي.

[37] قانون المركبات والنقل في ولاية نيويورك 142 § (يُعرّف حافلة المدرسة بأنها مركبة تُستخدم لنقل الطلاب "من وإلى المدرسة أو الأنشطة المدرسية").

[38] قانون التعليم في ولاية نيويورك 3635(c) §.

[39] راجع قضية *Pratt v. Robinson*، 39 N.Y.2d 554, 560 (1976)، (يمتد واجب الرعاية الذي تتحمله المدرسة تجاه الطلاب المهددين بإهمال أطراف ثالثة ليشمل النقل بالحافلات)؛ وراجع أيضًا قضية *Williams v. Weatherstone*، 23 N.Y.3d 384, 403 (2014)، (يُعدّ مفهوم "الوصي الشرعي" أساس واجب الرعاية الذي تدين به المدرسة لطلابها").

[40] راجع 8 N.Y.C.R.R. § 156.3(a)(1), (3)-(4).

[41] في بعض الحالات، يجوز لموظف في محكمة مقاطعة اتحادية توقيع أمر قضائي. (القاعدة ٩ (ب) من قواعد الإجراءات الجنائية الاتحادية).

[42] يُعدّ طلب اسم الضابط وهويته إجراءً هامًا يُسهم في تعزيز السلامة العامة، إذ يضمن أن الشخص الذي يسعى للوصول إلى طالب هو في الواقع ضابط إنفاذ قانون. ويختلف إلزام الضابط قانونًا بتقديم اسمه وهويته، بالإضافة إلى مذكرة قضائية، قبل احتجاز طالب أو استجوابه، باختلاف الولاية القضائية والظروف. فعلى سبيل المثال، في مدينة نيويورك، يُلزم ضابط الشرطة الذي يُجري أي نشاط لإنفاذ القانون عمومًا بتعريف نفسه للشخص المستهدف من خلال ذكر اسمه ورتبته ومكان قيادته. (قانون مدينة نيويورك (1) (b) 14-174 §. وينص موقع إدارة الهجرة والجمارك الإلكتروني (ICE) على أن "جميع ضباط إنفاذ القانون التابعين لإدارة الهجرة والجمارك يحملون شارات ووثائق تعريفية، وسيُعرّفون عن أنفسهم عند الضرورة لأسباب تتعلق بالسلامة العامة أو الضرورة القانونية". (إدارة الهجرة والجمارك، الأسئلة الشائعة حول إنفاذ قوانين الهجرة، متاح على الرابط: https://www.ice.gov/immigration-enforcement-frequently-asked-questions (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/10/1).

[43] راجع وزارة الأمن الداخلي الأمريكية DHS، نموذج I-200، أمر توقيف أجنبي، متاح على الرابط التالي:
https://www.ice.gov/sites/default/files/documents/Document/2017/I-200_SAMPLE.PDF، أو نموذج I-205، أمر إبعاد/ترحيل، متاح على الرابط:
https://www.ice.gov/sites/default/files/documents/Document/2017/I-205_SAMPLE.PDF.

[44] راجع قضية Arizona v. United States، 567 U.S. 387, 407 (2012) (تم حذف الإشارة)؛ راجع أيضًا People ex rel. Wells v. DeMarco، 88 N.Y.S.3d 518, 530-31 (القسم الثاني 2018).

[45] راجع، على سبيل المثال، DHS، النموذج I-247D، طلب احتجاز المهاجرين - طلب اتخاذ إجراء طوعي، المتاح على الرابط: https://www.ice.gov/sites/default/files/documents/Document/2016/I-247D.PDF. وعلى الرغم من وجود خانة اختيار مخصصة لهيئة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك لتحديد "وجود سبب محتمل للاعتقاد بأن الشخص المعني أجنبي عرضة للترحيل"، إلا أن هذا لا يُعد سببًا محتملاً للاعتقاد بأن الفرد قد ارتكب جريمة.

[46] راجع التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2019، المشار إليها في الحاشية 1.

[47] راجع الحاشية نفسها؛ والتعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة؛ وقضية *Gregory M.*، 82 N.Y.2d 588, 594 (1993)، (حيث رأت المحكمة أن معيار "الاشتباه المعقول" الأدنى لتفتيش الطلاب واستجوابهم لا ينطبق إلا عندما يكون التفتيش "مُجرى من قِبل مسؤولي المدرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة بأمن المدرسة، وليس لغرض التحقيق الجنائي". راجع أيضًا رأي مستشار SED رقم 148 (23 شباط 1965)، (لا تحتجز المدرسة التلاميذ لغرض السماح لجهات إنفاذ القانون أو أطراف ثالثة باستجوابهم أو إخراجهم من الحرم المدرسي لأي غرض كان». وراجع كذلك قضية *G.M. ex rel. B.M. v. Casalduc*، 982F. Supp. 2d 1235, 1249-50 (محكمة مقاطعة نيو مكسيكو، 2013)، (جمع سوابق الدائرة العاشرة التي تنصّ على أن ضباط الموارد المدرسية يُعدّون "مسؤولين مدرسيين" عندما يعملون على حماية أمن المدرسة أو إنفاذ القواعد داخل ممتلكات المدرسة بتوجيه من مسؤول مدرسي).

[48] راجع التوجيهات المشتركة للتعليم الخاص بالهجرة لعام 2019.

[49] راجع الحاشية نفسها.

[50] راجع، على سبيل المثال، دستور ولاية نيويورك، المادة 1، 11§؛ القانون التنفيذي في ولاية نيويورك (4)296 §؛ قانون الحقوق المدنية في ولاية نيويورك 40-c §؛ الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964، القانون العام رقم 3520-88، 78 Stat. 252 (1964) (المدوّنة بصيغتها المعدّلة في 42 U.S.C. § 2000d)" قانون الحقوق المدنية").

[51] راجع، على سبيل المثال، قضية Gonzalez ex rel. Doe v. Albuquerque Pub. Schs.، رقم القضية CIV 05-580 JB/WPL، 2006 WL 1305032، في الصفحة 3 (محكمة مقاطعة نيو مكسيكو، 17 كانون الثاني 2006) (رفض طلب المدعى عليهم برفض دعوى المساواة في الحماية بعد أن استجوب مسؤولو الموارد المدرسية طلابًا غير مسجلين بشأن وضعهم القانوني في حرم المدرسة)، وقضية Benacquista v. Spratt، 217 F. Supp. 3d 588, 601-02 (N.D.N.Y. 2016)، (رفض طلب رد دعوى الطالب بأن المنطقة التعليمية فشلت في التصرف أو الإشراف على مسؤول الموارد المدرسية).

[52] قانون التعليم بولاية نيويورك 2801-a(10) §

[53] تُشجع المدارس على الاطلاع على التوصيات بشأن مذكرة تفاهم بين المدارس والشرطة الصادرة عن اتحاد الحريات المدنية في نيويورك (13 كانون الأول 2019)، والمتاحة على الرابط: https://www.nyclu.org/uploads/2019/12/mou_recommendations_for_schools_and_police_0.pdf.

[54] نوصي بأن تتضمن سياسات المناطق التعليمية نصًا يفيد بما يلي: لا يوجد في هذه السياسة ما يمنع أي وكالة محلية من إرسال أي وكالة محلية أو فيدرالية أو في الولاية معلومات تتعلق ببلد جنسية الفرد أو (2) بيانًا عن حالة هجرته أو تلقيها، وفقًا لـ 8 U.S.C. § 1373.

[55] قانون الكرامة لجميع الطلاب (*Dignity for All Students Act – DASA*)، قانون التعليم في ولاية نيويورك 2801 ,a-801 ,10-18 §§، 8 N.Y.C.R.R. § 100.2، قانون نيويورك التنفيذي (4)296 §، والباب السادس من قانون الحقوق المدنية، المشار إليه في الحاشية 43 أعلاه. وتشمل هذه الحماية الطلاب ليس فقط داخل حرم المدرسة، بل أيضًا في الفعاليات المدرسية، بالإضافة إلى حماية الطلاب من التنمر الإلكتروني. قانون التعليم في نيويورك، 12-11 §§.

[56] SED، موارد قانون الكرامة (The Dignity Act Resources)، المتاحة على الرابط: https://www.nysed.gov/student-support-services/dignity-act-resources. وراجع أيضًا مذكرة DASA لعام 2017، المشار إليها في الحاشية 1.

[57] الحاشية نفسها؛ قانون التعليم في ولاية نيويورك 18-10 §§.

[58] قانون الحقوق المدنية بولاية نيويورك، 79-n §.

[59] راجع الملحق للاطلاع على معلومات تقديم شكوى إلى وحدة جرائم الكراهية ومنع التحيّز التابعة لـ OAG.